

إشكالية الجباية المحلية في تمويل البلديات والجماعات المحلية الواقع الرهان والتحديات

د. شريف إسماعيل

أستاذ محاضر (أ) جامعة الجزائر 3

الملخص:

إن موضوع الجباية المحلية هي قضية الساعة باعتبارها تلفت انتباه مختلف الفاعلين في ميدان الجباية للجماعات المحلية، هذه الدراسة ترمي إلى تطوير هيكلية تمويل الميزانية المحلية بالإضافة إلى القيام بمسح لواقع المرودية الفعلية للجباية المحلية لفائدة البلديات والولايات. وأخيرا سنعالج بعناية فعالية تدخل الصندوق المشترك من أجل تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية ; تمويل الميزانية المحلية ; الجباية المحلية، الصندوق المشترك ;

Résumé :

Le thème de la fiscalité locale est un sujet d'actualité puisque il attire l'attention des différents acteurs dans le domaine fiscal des collectivités locales, cette analyse vise à développer la structure de financement des budgets locaux en suite faire un état des lieux sur le rendement générer par la fiscalité local aux profits des communes et wilayas. En fin nous traitant avec soin l'efficacité du fond commun pour pousser la croissance économique et sociale territorial.

Mots clé : collectivités locales ; financement des budgets locaux ; fiscalité locale ; fonds commun ;

المقدمة:

مما لا شك فيه أن الجماعات المحلية الإقليمية هي المحرك الأساسي للتنمية على مستوى إقليمها وذلك بصفتها الطرف الأكثر دراية بحاجيات وأولويات المواطنين، وفي هذا الإطار تعتبر الجباية المحلية إحدى الآليات الأساسية لضمان تمويل دائم ومستقر يساهم بفعالية في تغطية نفقات التسيير والتجهيز لفائدة البلديات والولايات وكذا الصندوق المشترك للجماعات المحلية وقد سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا الحالي على سن ترسانة من القوانين والتشريعات الهادفة إلى إحداث مجموعة معتبرة من الضرائب والرسوم لفائدة الجماعات المحلية بما يسمى بهيكل الجباية المحلية، إلا أن هذه الموارد تبقى دون المستوى المطلوب نظرا لهشاشة المداخل وتعدد الاحتياجات بالرغم من المساهمة الفعالة للصندوق المشترك (FCCL).

ضمن المعطيات السابقة تدرج الإشكالية الأساسية لتجعلنا نتساءل عن طبيعة هيكل الموارد الجبائية العائدة للجماعات الإقليمية في المقام الأول ثم في المقام الثاني نبرز مدى مساهمتها في تمويل التنمية المحلية من خلال تحليل المردودية؟

أما فيما يتعلق بأهم الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة يمكن حصرها فيما يلي:

- إبراز أهمية الجباية المحلية في تمويل ميزانيات البلديات والولايات
- معرفة مكونات وهيكل الجباية المحلية من الناحية القانونية والتقنية
- قياس مردودية العوائد الجبائية للوحدات الإقليمية أمام تزايد الاحتياجات التنموية

في هذا الإطار ينقسم بحثنا إلى ثلاثة عناصر أساسية وهي كما يلي:

- هيكل الجباية المحلية في الجزائر من 1992 إلى غاية 2013.
- مردودية العوائد الجبائية العائدة للجماعات المحلية.

إشكالية الجباية المحلية في تمويل البلديات والجماعات المحلية الواقع الرهان والتحديات/شريف إسماعيل

- فعالية تدخل الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL) في إحداث التنمية وتمويل البلديات والولايات.

1- هيكله الجباية المحلية من 1992 إلى غاية سنة 2013:

منذ الإصلاح الجبائي المعتمد سنة 1992 والدولة تعمل على بناء ترسانة متنوعة من الرسوم والضرائب لصالح الدولة والجماعات المحلية، بحيث نحاول تسليط الضوء على أهم مكونات الجباية المحلية.

1-1: الضرائب العائدة كليا لفائدة الجماعات المحلية والصندوق المشترك:

تتكون هيكله الجباية المحلية من 24 ضريبة ورسم، منها 08 تعود كلية لفائدة الجماعات المحلية و 16 ضريبة تستفيد منها بصفة جزئية وفيما يلي نوردتها بالذكر:

1-1-1: الدفع الجزافي: VF

منذ 1992 أحدثت ضريبة على أرباب العمل فيما يخص كتلة الأجور وهي بمعدل 06% ثم انتقلت إلى 01% ليتم إلغائها سنة 2006 لتشجيع التوظيف⁽¹⁾.

2-1-1: الرسم على النشاط المهني: TAP

يفرض هذا الرسم بمعدل 2% على رقم الأعمال المؤسسات، حيث توزع عوائدها كما يلي: 0.59% للولاية، 1.30% للبلدية، 0.11% للصندوق المشترك، كما أن ولاية الجزائر بصفة خاصة تستفيد دوائرها الحضرية من حصة 50% والباقي لميزانية الولاية⁽²⁾.

3-1-1: الرسم العقاري: TF

يطبق هذا الرسم على الملكيات المبنية والغير مبنية⁽³⁾:

أ- الملكيات المبنية: 3% من القيمة الإيجارية (مساحة x السعر – التخفيض 2% سنويا لأقدمية الملك)

ب- الملكيات الغير مبنية: 5%، 7%، 10%، من قيمة المساحة مرتبة حسب التوالي: أقل من (500م²)، من (500م² إلى 1000م²)، أكثر من (1000م²). تحول العائدات بصفة كاملة للبلديات.

4-1-1: رسم نزع النفايات المنزلية: TA

يفرض هذا الرسم من قبل المجالس الشعبية البلدية، ويحدد مبلغه من 500 دج إلى 100000 دج كحد أقصى للمصانع الكبيرة آخذين في الاعتبار حجم السكان⁽⁴⁾.

1-1-5: الرسم الخاص على الملصقات والألواح المهنية: TPP

يطبق هذا الرسم حسب مبلغ يتراوح من 20 دج إلى 750 دج، فمثلا الإعلانات على الورق العادي تفرض عليه ضريبة بـ 20 دج و30 دج، بينما اللافتات المهنية تطبق عليها مبلغ من 500 دج إلى 750 دج، أما الإعلانات المدهونة فتخضع إلى رسم قدره من 150 دج إلى 200 دج.⁽⁵⁾

1-1-6: الضريبة الجزافية الوحيدة: TUF

كل المكلفين بالضريبة التابعين للنظام الجزافي ذات رقم الأعمال الأقل من 10 مليون دج يصبحون خاضعين لرسم ثابت بمعدل 5% للأنشطة الإنتاجية والتجارية وبمعدل 12% للأنشطة الخدماتية. يوزع العائد بنسبة (50%) للجماعات المحلية، و(40%) للبلديات، و(5%) للولايات مع (5%) لفائدة الصندوق المشترك (FCCL) دون أن يقل المبلغ السنوي عن 5000 دج.⁽⁶⁾

1-1-7: الرسم الصحي على اللحوم: TSV

يطبق هذا الرسم على عمليات الذبح للحيوانات واللحوم المستوردة حسب تعريفه حددت بـ 10 دج للكلف الواحد، يخصص منها 85% للبلديات والباقي يوجه للصندوق المشترك.⁽⁷⁾

1-1-8: ضريبة الدخل على إيجار الممتلكات: IRG/LB

تطبق هذه الضريبة على إيجار المحلات السكنية والمهنية بمعدل 7% و15% على التوالي، تحول العائدات بالكامل للبلديات وقد ارتفعت الحواصل بـ 20% منذ 2010 نتيجة تحرير الأسعار.⁽⁸⁾

1-1-9: الرسم الخاص على رخصة الإنجاز وتهديم العقارات: تفرض كما يلي⁽⁹⁾:

- رخص البناء: 1500 دج إلى 2000 دج.
- رخص التهديم: 100 دج/م²
- رخص تقسيم الأراضي: 800 دج إلى 4000 دج للسكنات وما بين 3000 دج إلى 8000 دج للمحلات التجارية والصناعية.
- شهادة المطابقة: 1000 دج إلى 12000 دج للسكنات وما بين 6000 دج إلى 20000 دج للمحلات.

إشكالية الجباية المحلية في تمويل البلديات والجماعات المحلية الواقع الرهان والتحديات/شريف إسماعيل

1-1-10: رسم الإقامة: يطبق هذا الرسم على البلديات السياحية ثم بعد ذلك للجميع ويفرض:

- 50 دج للشخص الواحد دون أن يتجاوز (100 دج) للعائلة يوميا.
- (200 دج، 400 دج، 600 دج) للمؤسسات الفندقية ذات ثلاثة وأربعة وخمس نجوم على التوالي⁽¹⁰⁾.

1-1-11: حقوق الحفلات والأفراح: يطبق على قاعات الحفلات لفائدة البلديات

- 500 دج إلى 800 دج لليوم الواحد على مدار 19 ساعة.
- 1000 دج إلى 1500 دج لليوم الواحد على مدار حصة زمنية تفوق 19 ساعة⁽¹¹⁾.

1-2-2: الضرائب والرسوم العائدة بصورة جزئية لفائدة الجماعات المحلية: هناك العديد من الرسوم والضرائب العائدة جزئيا للجماعات المحلية وتتنصر فيما يلي⁽¹²⁾:

1-2-1: الضريبة على الممتلكات:

تطبق هذه الضريبة على ممتلكات الأشخاص الطبيعيين إذا تجاوز حد (50 مليون دج) ويلحق بها معدل الخضوع ينتقل من 0.25% إلى 1.5% إذا تعدت الحصة (400 مليون دج)، بحيث تخصص العائدات لفائدة البلديات بمعدل 20%⁽¹³⁾.

1-2-2: الرسم على القيمة المضافة:

تفرض هذه الضريبة بمعدل (7%، 17%) على رقم الأعمال المخصصة داخليا وخارجيا، تحول العائدات بنسبة (20%) للصندوق المشترك إذا كانت الإيرادات عائدة من مديرية كبريات المؤسسات و10% الآتية من المديرية الولائية و15% عندما يتعلق الأمر بإيرادات الجمارك، كما يخص منها 10% لفائدة البلديات من حصة المديرية الولائية⁽¹⁴⁾.

1-2-3: رسم الحفاظ على البيئة: يفرض هذا الرسم بغرض المساهمة في حفظ البيئة وهي كما يلي⁽¹⁵⁾:

- رسم عدم تخزين نفايات الصناعية والاستشفائية يخص منها 25% للبلديات.

إشكالية الجباية المحلية في تمويل البلديات والجماعات المحلية الواقع الرهان والتحديات/شريف إسماعيل

- رسم تكميلي لمنع التلوث الصناعي واستعمال المياه يخصص 25% و50% للبلديات حسب التوالي.
- رسم استيراد العجلات وإنتاجها محليا بالإضافة إلى رسم على الزيوت والشحوم عند التحضير يخصص منها 40% و35% لفائدة البلديات حسب التوالي.
- 1-2-4: الضريبة على الربح المنجمي:** وهي تفرض كما يلي (16):
 - ضريبة الربح المنجمي وأتاوة الاستخراج، يخصص منها 9% و20% حسب التوالي لفائدة البلديات والصندوق المشترك للجماعات المحلية.
 - أتاوة التجميع وناتج المزايدات للسندات المنجمية: يخصص 20% و40% حسب التوالي لفائدة البلديات والصندوق المشترك.

1-2-5: قسيمة السيارات:

يتراوح مبلغها ما بين 300 دج و15000 دج تحسب وفق عمر السيارة أو الشاحنة وكذلك عدد الأحصنة، يخصص منها 80% لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية (17).

2: مردودية العوائد الجبائية العائدة للجماعات المحلية

تمتاز الجباية المحلية بعدد لا يستهان به من الضرائب والرسوم تعود إما بصفة كلية أو جزئية لخزيتها، إلا أن العوائد الحقيقية نحاول تسليط الضوء عليها لنقف عند أسباب العجز الهيكلي التي تعاني منه أغلب البلديات وفيما يلي الجدول الموالي يشير إلى تطور الموارد الجبائية العائدة للبلديات والولايات والصندوق المشترك خلال الفترة 2009 إلى 2012 (18).

الجدول رقم 01: تطور الموارد العائدة للجماعات المحلية خلال الفترة 2009 إلى 2012

الجماعات		السنة			
المليار دج		2012	2011	2010	2009
البلديات		172	166	154	134
الولايات		73	69	65	58
الصندوق المشترك للجماعات المحلية		123	102	130	116

إشكالية الجباية المحلية في تمويل البلديات والجماعات المحلية الواقع الرهان والتحديات/شريف إسماعيل

المجموع	308	349	337	368
---------	-----	-----	-----	-----

المصدر: فراري محمد، هيكله الجباية المحلية ومردودها، يوم برلماني حول الجباية المحلية، الجزائر العاصمة، 2013/04/22، ص(53)

إن تحليل معطيات الجدول رقم (1) يشير إلى المعلومات والتفسيرات التالية:

تمثل عوائد البلدية تحسن مقارنة بالمجموع الإيرادات بحصولها على حصة الأسد بحيث انتقلت من مساهمة قدرها (43%/2009، 44%/2010، 30%/2011، 33%/2012)، بينما تأتي في المرتبة الثانية العوائد المحصلة للصندوق المشترك للجماعات المحلية بمساهمة قدرها حسب الترتيب الزمني (37%/2009، 37%/2010، 30%/2011، 33%/2012)، وأخيرا الولاية استفادت من حصص ضعيفة نوعا ما إذ تحصلت على معدلات مرتبة حسب الترتيب الزمني كما يلي: (18%/2009، 18%/2010، 20%/2011، 19%/2012).

وفيما يلي الجدول رقم (2) يقدم لنا طبيعة الضرائب العائدة للجماعات المحلية.

الجدول رقم 02: ناتج الضرائب والرسوم العائدة للجماعات المحلية خلال سنة 2011 (دج)

الضرائب والرسوم	المبالغ	النسبة
- الرسم على النشاط المهني	147850322352	58.2%
- الرسم على القيمة المضافة	89255532395	35.13%
- الرسم الصحي على اللحوم	167222381	0.07%
- الرسم العقاري رسم رفع القمامات المنزلية	1644310690	0.65%
- الضريبة على الأملاك	18466895	0.01%
- الضريبة على الدخل الإجمالي الخاص بالمداخيل العقارية	2187618333	0.86%
- قسيمة السيارات	6800000000	2.68%
- حقوق الحفلات والأفراح	191661514	0.08%
- الضريبة الجزائرية الوحيدة	4992074805	1.96%
- الرسم على الإقامة	123395976	0.05%
- الرسم الخاص على الرخصة العقارية	224873816	0.09%
- الرسم الخاص على الإعلانات والصفائح المهنية	79469581	0.03%
- الرسوم المتعلقة بالحفاظ على البيئة	13541100	0.01%

إشكالية الجباية المحلية في تمويل البلديات والجماعات المحلية الواقع الرهان والتحديات/شريف إسماعيل

الضريبة للنشاط المنجمي	505856080	0.20%
------------------------	-----------	-------

Source : med zine barka, une analyse de la fiscalité locale en Algérie, APN, Alger 22/04/2013, p(29)

إن تحليل مؤشرات العوائد المحصلة لفائدة الجماعات المحلية تشير إلى هيمنة الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة بنسبة 93%، ثم تأتي في المرتبة الثانية الحواصل المتأتية من قسيمة السيارات والضريبة الجزافية الوحيدة بحصة 4.64% وباقي الرسوم هي ضعيفة المردود. وفيما يلي الجدول رقم (3) يقدم لنا حصيلة الموارد الإجمالية لفائدة الجماعات المحلية خلال 2012.

الجدول رقم 03: حصيلة الموارد الإجمالية المحصلة لفائدة الجماعات المحلية خلال سنة 2012 (ملايين دج)

طبيعة الإيرادات	المبلغ	معدل حصة العوائد الإجمالية المحلية	% من الناتج الداخلي الخام
إيرادات جبائية للجماعات المحلية	308016	43.2%	1.91%
إيرادات غير جبائية للجماعات المحلية	119847	16.8%	0.74%
المساهمة المباشرة للدولة في صندوق مشترك للجماعات المحلية	193870	27.2%	1.20%
تعويض الرسم على نشاط مهني	87720	12.3%	0.54%
تنظيف وحراسة المدارس	15520	2.2%	0.10%
التكفل بالزيادات في أجور أعوان الجماعات المحلية	91101	12.8%	0.57%
إنشاء مناصب عمل لصالح الجماعات المحلية	1536	0.2%	0.01%
المساهمة في مراكز الردم التقني	2000	0.3%	0.01%
المساهمة في البرنامج القطاعي اللامركزي	87000	12.2%	0.54%
مجموع الموارد الخاصة بالجماعات المحلية	712269	100%	4.42%

المصدر: مصطفى زكارة، التطورات الحديثة للجباية المحلية، ملتقى حول الجباية المحلية، الجزائر العاصمة، 2013/04/22م، ص(40).

من خلال تحليل معطيات هذا الجدول نستخلص أن مجموع الموارد المحصلة لصالح الجماعات المحلية بلغت سنة 2012 ما يقارب 712.2

إشكالية الجباية المحلية في تمويل البلديات والجماعات المحلية الواقع الرهان والتحديات/شريف إسماعيل

مليار دج أي ما يقابلها 4.4% من PIB وهي نسبة جيدة مقارنة بالدول المتقدمة لفرنسا التي تستفيد جماعاتها المحلية من مساهمة قدرها 5.9% من PIB عام 2011.⁽¹⁹⁾

3: فعالية تدخل الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL) في إحداث التنمية وتمويل البلديات والولايات.

1-3: تعريف ومهام الصندوق المشترك للجماعات المحلية:

هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تحت وصاية وزارة الداخلية يتكون من 15 عضو ومن صلاحياته تحقيق التضامن المالي بين البلديات بالإضافة إلى تعويض العجز المسجل في التوقعات الجبائية ضمن ما يسمى بصندوق التضامن والضمان⁽²⁰⁾.

1-1-3: تدخل الصندوق في إطار مهمة التضامن:

يأخذ شكل التدخل عدة صفات، إما عن طريق دعم البلديات الفقيرة التي يتراوح عددها حاليا في حدود 700 إلى 800 بلدية بحيث يمس هذا الدعم 55% من الخدمات العمومية، وقد يكون الدعم موجه للتجهيز بمعدل 40% من الميزانية، بينما الصفة الأخيرة لتدخل هذا الصندوق في شكل إعانات استثنائية تارة لإعادة التوازن للجماعات المحلية وتارة أخرى لتعويض البلديات التي تعرضت للكوارث.

وبلغة الأرقام نقول أن 83% من الإيرادات الصندوق يأتي من حواصل TVA والباقي موزع ما بين قسيمة السيارات والرسم على النشاط المهني زيادة على الضريبة الوحيدة الجزافية والضرائب على المناجم⁽²¹⁾.

إن التدفق السنوي للإيرادات هذا الصندوق تشير بأنها في تزايد بحيث قفزت من 97 مليار دج/2009 إلى 100 مليار دج/2010 ثم إلى 110 مليار و120 مليار عام 2011 و2012.

3-1-2: تدخل الصندوق في إطار مهمة الضمان للجماعات المحلية:

يتم تمويل هذا الصندوق بمقدار 02% من ميزانية الجماعات المحلية سنويا والذي يحصل ما بين 2.5 إلى 03 مليار دج، بحيث يستخدم لتعويض العجز في تحصيل إيرادات على الأقل 90% مقارنة بالتقديرات⁽²²⁾.

3-2-2: مساهمة الصندوق ماليا لإعادة التوازن والتضامن وتغطية العجز في التحصيل

3-2-1: مساهمة الصندوق في إعادة التوازن لميزانية البلديات:

تشير الإحصائيات الحديثة بأن عدد البلديات الضعيفة من حيث المداخيل هي في حدود (1097) بلدية، أما ذات الدخل المتوسط فهي 293 بلدية بينما البلديات الغنية فهي قد حددت بـ 151 بلدية⁽²³⁾.

الجدول رقم (04): يوضح حجم الإعانات للفترة 2003-2010

السنة	المبالغ (دج)	عدد البلديات
2003	10.610.226.000	1126
2004	10.836.700.000	1129
2005	11.227.264.000	1127
2006	10.518.630.000	1135
2007	9.406.400.000	919
2008	8.221.417.000	793
2009	3.309.500.000	417
2010	134.400.000	14

المصدر: وثائق خاصة بالصندوق المشترك للجماعات المحلية

نلاحظ من خلال تحليل معطيات هذا الجدول بأن حجم الإعانات في ارتفاع منذ 2003 إلى 2006 ليبدأ الدعم ينخفض نتيجة تقلص عدد البلديات التي تعاني من العجز المالي.

3-2-2: تدخل الصندوق لتحقيق التضامن:

إشكالية الجباية المحلية في تمويل البلديات والجماعات المحلية الواقع الرهان والتحديات/شريف إسماعيل

الجدول الموالي يوضح مساهمة الصندوق خلال الفترة 2003 إلى 2012.

جدول رقم (5): تدخل صندوق المشترك ضمن التضامن (مليون د.ج)

السنة	التسيير	التجهيز	المجموع
2003	19750	17450	37200
2004	19950	142	20092
2005	20500	10345	38845
2006	19550	20222	39772
2007	23406	167	23573
2008	33221	35150	68371
2009	43528	40162	83690
2010	66369	9450	75819
2011	71110	2637	73747
2012	71117	1890	73007
المجموع	388501	137615	526116
النسب	%73.85	%26.15	%100

المصدر: الموقع الإلكتروني للصندوق المشترك للجماعات المحلية www.fccl.dz
من خلال تحليل هذا الجدول نلاحظ أن مساهمة الصندوق كانت بحصة الأسد في جانب التسيير مقارنة بميزانية التجهيز.

3-2-3: تدخل الصندوق لتعويض ناقص القيمة الجبائية:

الجدول رقم 06 و 07 على التوالي يوضح تدخل الصندوق لتعويض الفارق بين التوقعات والمحاصيل للبلديات والولايات خلال سنوات 2001 إلى 2009⁽²⁴⁾.

الجدول رقم (6): تدخل الصندوق لتعويض الفارق بين التوقعات والمحاصيل للبلديات خلال سنوات 2001 إلى 2009

السنة	المبالغ (مليون د.ج)	عدد البلديات
2001	947.035.376	524
2002	937.663.914	659
2003	1.636.438.867	528
2004	748.462.746	401
2005	984.142.040	448
2006	1.626.071.871	376

إشكالية الجباية المحلية في تمويل البلديات والجماعات المحلية الواقع الرهان والتحديات/شريف إسماعيل

259	1.159.270.335	2007
270	1.529.859.501	2008
460	2.938.446.075	2009

الجدول رقم (7): تدخل الصندوق لتعويض الفارق بين التوقعات والمحاصيل للولايات خلال سنوات 2001 إلى 2009

السنة	المبالغ (مليون دج)	عدد البلديات
2006	161.984.454	05
2007	333.318.840	03
2008	66.054.002	01
2009	245.613.557	03

المصدر: وثائق خاصة بالصندوق المشترك للجماعات المحلية

من خلال تحليل معطيات الجدول (6) نلاحظ بأن البلديات التي استفادت من الدعم فهي بمتوسط 436 بلدية خلال سنوات (2001 إلى 2009)، بينما من جانب الولايات فيشير الجدول رقم (7) بأن الحجم المتوسط فكان خلال الفترة (2006-2009) في حدود 03 ولايات.

الخاتمة:

إن التشخيص المتمعن للنظام الجبائي المحلي يبين تمييزه بكثرة الرسوم والضرائب العائدة للجماعات المحلية بالإضافة إلى التنوع الكثيف للنصوص القانونية وكذا تعدد الهيئات المتدخلة في تثبيت وتحصيل هذه الموارد. يضم النظام الجبائي المحلي الجزائري إحصاء حوالي 26 ضريبة و13 نص قانوني إلى جانب هيكلية تنظيمية معقدة تتدخل في العملية أهمها الخزينة البلدية ومصالح مؤسسة سونلغاز والطاقة والمناجم زيادة على بريد الجزائر والجمارك وغيرها من الهيئات التي تساهم في إرساء القواعد الجبائية المحلية. من خلال دراسة وتحليل هذا الموضوع توصلنا إلى نتائج مفادنا أن موارد الجباية المحلية عرفت تطوراً ملحوظاً بحيث إنتقلت من 119 مليار دج سنة 2007 إلى 253 مليار دج عام 2011 أي بمعدل تطور وصل إلى 142% لمحاصيل الصندوق المشترك و103% لفائدة الولايات و97% لعوائد البلديات.

وبالرغم من ذلك مازالت أغلب البلديات تعاني من تفاقم ظاهرة العجز وتعود الأسباب حسب المختصين إلى ثلاثة عوامل، الأول مرتبط بالنمو السريع لنفقات ميزانية البلدية والثاني متعلق بضعف الموارد المالية للبلديات وأخيرا أسباب متعلقة بضعف التأطير وسوء التسيير للمصالح البلدية.

وفي خلاصة القول سنحاول تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات من أجل دفع بعجلة التنمية المحلية وإضفاء تنوع في موارد الجماعات المحلية وهي ملخصة في النقاط التالية:⁽²⁵⁾

- تحسين تحصيل الضرائب مع إنشاء بطاقة عقارية، زيادة على خلق فعالية في الصندوق المشترك للجماعات المحلية ضمن مبدأ التضامن بين البلديات.
- تحرير أسعار أملاك البلدية وتعميم تطبيق رسم السكن على جميع البلديات.
- الاستعمال العقلاني للإمكانيات البشرية بما يكفل التخفيض في الكتلة الأجرية.
- إمداد المنتخب بكل الصلاحيات في تعزيز تحصيل الضرائب إلى جانب إدارة الضرائب.
- تحفيز الجباية المرتكزة على ترقية الاستثمار والنمو⁽²⁶⁾.
- رفع حصة TVA من 10% إلى 80% لفائدة البلديات مقر النشاط و20% مقر المركز الإداري، مع توسيع استفادة البلديات من TVA عند الاستيراد.

إشكالية الجباية المحلية في تمويل البلديات والجماعات المحلية الواقع الرهان والتحديات/شريف إسماعيل

- الاستفادة الكلية للبلديات من عائد الضريبة على الثروة بدلا من حصة 20% الحالية.
- إعادة النظر في طريقة حساب الرسم العقاري وأسعار الكراء ممتلكات البلدية آخذين في الحسبان أسعار السوق الحقيقية وليس الرمزية⁽²⁷⁾.
- إعادة النظر في طريقة تخصيص إيرادات قسيمة السيارات والصندوق الوطني الخاص بالبيئة وإزالة التلوث لفائدة البلديات حسب الأولوية.
- إحداث رسم خاص باستعمال المطارات والموانئ والمعادن المنجمية لفائدة البلديات.
- ضبط وتسوية الدفتر الخاص بالحقوق والتعريفات وممتلكات البلديات.
- التفكير في تصنيف البلديات حسب حجم المداخل والسكان والإمكانيات التي تزر بها من هياكل قاعدية وأنشطة صناعية تجارية فلاحية.
- رد الاعتبار للمؤشرات التسيير حسب مبدأ النجاعة مع اقتراح الرجوع إلى تحصيل ضرائب البلديات من طرف القابض الضريبي بدلا من قابض البلدية⁽²⁸⁾ مع اقتراح إنشاء قانون خاص بالجباية المحلية ليضاف إلى ترسانة القوانين المشكلة للقانون الجبائي⁽²⁹⁾.
- التفكير في ضبط مقاييس جديدة لتوزيع الموارد في إطار التضامن الموجه للجماعات المحلية من قبل الصندوق المشترك مع إمكانية تخصيص قروض للجماعات المحلية.
- تكفل الدولة بدل البلديات بنفقات المؤسسات التربوية الابتدائية مما يخفف منها العبأ⁽³⁰⁾، مع العمل على تامين ممتلكات الجماعات الإقليمية وإحصاء جميع ممتلكاتها العقارية⁽³¹⁾.
- كما لا تفوتنا الفرصة لنقول أنه من ضمن القضايا المتعلقة بأفاق إصلاح منظومة المالية المحلية يمكن أن نطرح مسألة الاستقلالية المالية والقانونية لجباية الجماعات المحلية في المستقبل القريب.

الهوامش :

- 1) المادة 36 من قانون المالية لسنة 1992 ولاسيما المواد 208 إلى 216 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- 2) المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والمعدلة بموجب المادة 06 من القانون رقم 12-01 المؤرخ في 2001/07/19 والمتضمن القانون المالية التكميلي لسنة 2001.
- المادة 10 من قانون رقم 11-10 المؤرخ في 2011/06/22 الخاص بالبلدية.
- 3) المادة 248 و 261 من قانون الضرائب المباشرة لسنة 2002.
- 4) المادة 265 من قانون الضرائب المباشرة لسنة 2002.
- المواد 11 و 12 من القانون رقم 01-21 المؤرخ في 2001/12/22 خاص بقانون مالية 2002.
- 5) المادة 65 من القانون رقم 90-36 الصادر في 1990/12/31 المتضمن قانون المالية لـ 1991.
- 6) المادة (2) من القانون رقم 24-06 المؤرخ في 2006/12/26 المتعلق بقانون المالية لـ 2007.
- التعليم رقم 2 الصادرة في 2007/01/28 المتعلقة بكيفيات تقبيد ناتج هذه الضريبة.
- المادة 12 من الأمر 09-01 المؤرخ في 2009/07/22 الخاص بقانون مالية لـ 2009.
- 7) المادة (2) من القانون 06-24 المؤرخ في 2006/12/26 المتعلق بقانون مالية لـ 2007.
- 8) Boukheddimi Kenza, « la structure et le rendement de la fiscalité locale », Revue Algérienne des finances publiques n°02, 12/2012, p.35.
- 9) المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008.
- 10) المادة 59 من القانون 97-02 الصادر في 1997/12/31 خاص بقانون مالية لـ 1998.
- المادة 26 من الأمر رقم 08-02 الصادر في 2008/07/24 خاص بقانون مالية تكميلي لـ 2008.

إشكالية الجباية المحلية في تمويل البلديات والجماعات المحلية الواقع الرهان والتحديات/شريف إسماعيل

- المرسوم التنفيذي رقم 98-370 الصادر في 1998/11/23 المتعلق بتصنيف البلديات.
- (11) المادة 106 من الأمر 65-320 المؤرخ في 1965/12/31 خاص بقانون مالية لـ 1966.
- Cherif Rahmani, « les finances des communes algériennes », 2em ed, casbah, 2009, p.6.
- (12) محمدي صبيحة، "إصلاح المالية والجبائية المحليتين وسبل تعزيزها"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة لدالي إبراهيم، العدد 23، السنة 2011، ص145 إلى 148.
- (13) المواد 274 إلى 281 من قانون الضرائب المباشرة لسنة 2002.
- قانون المالية لسنة 2013 الذي يعدل أحكام قانون مالية لسنة 1964 والذي يرفع سقف الخضوع إلى 50 مليون دج.
- (14) المادة 21 من الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 2009/07/22 المتضمن قانون مالية تكميلي لسنة 2009.
- المادة 01 من قانون الرسم على رقم الأعمال لسنة 2005.
- (15) الذاكرة والإنجازات، ملف خاص بإنجازات وزارة الداخلية والجماعات المحلية بمناسبة الاحتفالات بالذكرى الخمسين للاستقلال، قصر المعارض، ما بين 07/07 إلى 2012/07/21.
- (16) فراري محمد، هيكلية الجباية المحلية ومردودها، يوم برلماني حول الجباية المحلية في الإصلاح الجبائي، المجلس الشعبي الوطني، 2013/04/22، الجزائر، ص52.
- (17) المادة 46 من الأمر 96-31 المؤرخ في 1996/12/30 المتضمن قانون مالية لسنة 1997.
- المادة 16 من قانون المالية لسنة 2004.
- تبلغ موارد هذه الضريبة بالنسبة لبلدية حيدرة لسنة 2011 بـ 241 مليون دج.
- (18) Kerri Azzedine, « fiscalité locale, Diagnostic actuel et perspective de réforme », travaux de la journée parlementaire sous le thème le fiscalité locale dans la réforme fiscale, lundi 22/04/2013, page 9 au 20)
- (19) مصطفى زكاره ، التطورات الحديثة للجبائية المحلية، ملتقى حول الجباية المحلية، م ش و، الجزائر العاصمة، 2013/04/22.

إشكالية الجباية المحلية في تمويل البلديات والجماعات المحلية الواقع الرهان والتحديات/شريف إسماعيل

- (20) المرسوم التنفيذي رقم 86-266 الصادر في 04/11/1986 المتعلق بإنشاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية.
- (21) موقع الإلكتروني للصندوق المشترك للجماعات المحلية www.fccl.dz
- حساب التخصيص رقم 302-020 المتعلق بصندوق التضامن للجماعات المحلية.
- (22) حساب التخصيص رقم 302-130 المتعلق بصندوق الضمان للجماعات المحلية.
- (23) قايدى إبراهيم، تنظيم وسير الصندوق المشترك للجماعات المحلية، مداخلة ضمن ملتقى وطني حول الجباية المحلية، المجلس الشعبي الوطني، 2013/04/22، ص85.
- (24) وثائق خاصة بالصندوق المشترك للجماعات المحلية.
- (25) بن شعيب نصر الدين وشريف مصطفى، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 10، 2012.
- (26) Henri Michel Darnanville, l'autonomie financière et fiscale des collectivités locales passe par une réforme de leur fiscalité, AJDA, édition Dalloz, 2010.
- (27) Algérie presse service, le contrôle préalable des dépenses élargies aux communes d'ici la fin 2013, APS, lundi du 11/02/2013.
- (28) La lettre de la DGI, conférence nationale des cadres de l'administration fiscale, Ministre des finances, 2009, p.(16).
- (29) موسى رحمانى، وسيلة السبتي، واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وأفاق التنمية المحلية، ملتقى دولي باتنة، 2004، ص05.
- (30) التعليم رقم 93-111 الصادرة في 01/02/1993 الصادرة عن وزارة الداخلية الموجهة للولاة والبلديات حول تسيير وصيانة أملاك الجماعات المحلية، ص(2 إلى 05)
- (31) يوم برلماني حول الجباية المحلية في الإصلاح الجبائي، لجنة المالية والميزانية، المجلس الشعبي الوطني، 2013/04/22، الجزائر العاصمة، ص(140).
- الموقع الإلكتروني لمديرية العامة للضرائب: www.dgi.de.dz

المراجع:

- 1- الأمر 65-320 المؤرخ في 1965/12/31 خاص بقانون مالية لـ 1966.
- 2- الأمر 96-31 المؤرخ في 1996/12/30 المتضمن قانون مالية لسنة 1997
- 3- الأمر رقم 08-02 الصادر في 2008/07/24 خاص بقانون مالية تكميلي لـ 2008.
- 4- الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 2009/07/22 المتضمن قانون مالية تكميلي لسنة 2009.
- 5- التعليم رقم 93-111 الصادرة في 1993/02/01 الصادرة عن وزارة الداخلية الموجهة للولاية والبلديات حول تسيير وصيانة أملاك الجماعات المحلية.
- 6- بن شعيب نصر الدين وشريف مصطفى، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 10، 2012.
- 7- الذاكرة والإنجازات، ملف خاص بإنجازات وزارة الداخلية والجماعات المحلية بمناسبة الاحتفالات بالذكرى الخمسين للاستقلال، قصر المعارض، ما بين 07/07 إلى 2012/07/21.
- 8- فراري محمد، هيكلية الجباية المحلية ومردودها، يوم برلماني حول الجباية المحلية في الإصلاح الجبائي، المجلس الشعبي الوطني، 2013/04/22، الجزائر.
- 9- القانون رقم 90-36 الصادر في 1990/12/31 المتضمن قانون المالية لـ 1991.
- 10- القانون 97-02 الصادر في 1997/12/31 خاص بقانون مالية لـ 1998.
- 11- القانون رقم 12-01 المؤرخ في 2001/07/19 والمتضمن القانون المالية التكميلي لسنة 2001.
- 12- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2002.
- 13- القانون رقم 01-21 المؤرخ في 2001/12/22 خاص بقانون مالية 2002.

- 14- القانون رقم 06-24 المؤرخ في 26/12/2006 المتعلق بقانون المالية لـ 2007.
- 15- قانون المالية التكميلي لسنة 2008.
- 16- قانون المالية لسنة 2013
- 17- قايدى إبراهيم، تنظيم وسير الصندوق المشترك للجماعات المحلية، مداخلة ضمن ملتقى وطني حول الجباية المحلية، المجلس الشعبي الوطني، 2013/04/22.
- 18- محمدي صبيحة، "إصلاح المالية والجبابة المحليتين وسبل تعزيزها"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة ، جامعة الجزائر 3، العدد 23، 2011.
- 19- المرسوم التنفيذي رقم 86-266 الصادر في 04/11/1986 المتعلق بإنشاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية.
- 20- مصطفى زكاره ، التطورات الحديثة للجبابة المحلية، ملتقى حول الجباية المحلية، م ش و، الجزائر العاصمة، 2013/04/22.
- 21- موسى رحمانى، وسيلة السبتي، واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وأفاق التنمية المحلية، ملتقى دولي باتنة، 2004.
- 22- الموقع الإلكتروني للصندوق المشترك للجماعات المحلية www.fccl.dz
- 23- الموقع الإلكتروني لمديرية العامة للضرائب: www.dgi.de.dz
- 24- وثائق خاصة بالصندوق المشترك للجماعات المحلية..
- 25-Algérie presse service, le contrôle préalable des dépenses élargies aux communes d'ici la fin 2013, APS, lundi du 11/02/2013.
- 26- Boukheddimi Kenza, « la structure et le rendement de la fiscalité locale », Revue Algérienne des finances publiques n°02, 12/2012.
- 27-Cherif Rahmani, « les finances des communes algériennes », 2em ed, casbah, 2009.
- 28- La lettre de la DGI, conférence nationale des cadres de l'administration fiscale, Ministre des finances, 2009
- 29- Henri Michel Darnanville, l'autonomie financière et fiscale des collectivités locales passe par une reforme de leur fiscalité, AJDA, édition Dalloz, 2010.
- 30- Kerri Azzedine, « fiscalité locale, Diagnostic actuel et perspective de réforme», travaux de la journée parlementaire sous le thème le fiscalité locale dans la réforme fiscale, 22/04/2013.

